الأمم المتحدة

A/79/528

الجمعية العامة

Distr.: General
17 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

صعوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

تقرير الأمين العام*

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 151/78 معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال القرن 21 ومع التركيز على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وينبغي قراءة التقرير، الذي يستند إلى دراسات وتقارير وتحليلات ومدخلات حديثة مستقاة من منظومة الأمم المتحدة، بالاقتران مع التقارير السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، والتقارير عن التنمية المستدامة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام 2024، بما في ذلك الوثيقة المعنونة "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2024" (E/2024/56)، وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (A/79/79-E/2024/54)، والتقرير المرحلي عن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (E/2024/59). وتتمثل نتائج التقرير في ضرورة إحراز مزيد من التقدم لعكس اتجاه الاستخراج المفرط للموارد الطبيعية والاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، الذي يهدد بإخراج النمو المستدام عن مساره، وأن هناك حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة نظام الإنتاج والاستهلاك العالمي لفصل النمو الاقتصادي عن الآثار البيئية واستخدام الموارد.

* قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

24-19109 (A) 311024 081124

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 151/78، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار، يركز بوجه خاص على الحالة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيقهما وتعزيزهما، مع مراعاة الآثار المترتبة على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتصدي لها والتعافي منها، وأن يوصي بإجراءات محددة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في هذا الصدد.

2 - ويتناول هذا التقرير الحالة الراهنة العالمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ثم يركّز على تحليل الاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة) مقدما أمثلة من كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن الخطوات المتخذة من أجل التنفيذ[1]. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن تمويل وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والشراكات من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل التنمية المستدامة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 151/78.

ثانيا - تشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

ألف - تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

3 - أدت الآثار المجتمعة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتزايد عدد النزاعات، والتوترات الجيوسياسية، والآثار المتفاقمة باستمرار لتغير المناخ إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والتضخم وإعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية، مما يهدد تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والجهود المبذولة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله.

4 - ومع تبقي ست سنوات فقط على الموعد النهائي وهو عام 2030، فإن 17 في المائة فقط من الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها، ويُظهر ما يقرب من نصفها (48 في المائة) تقدما ضئيلا أو معتدلا، في حين توقف التقدم في أكثر من الثلث أو حتى تراجع. وأدت الجائحة وعوامل أخرى إلى إضافة 23 مليون شخص إلى عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وإضافة 123 مليون شخص إلى عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في عام 2022 مقارنة بعام 2019، مما أدى إلى توسيع الفجوة في نمو نصيب الفرد من الدخل بين أفقر البلدان وأغناها (A/79/79-E/2024/54، الفقرة 3). ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لا يزال عدد مقلق من الناس يواجهون انعدام الأمن الغذائي، حيث عانى ما بين 713 مليون و 757 مليون شخص من نقص

(1) وردت مساهمات من كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، وجامعة الأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ويمكن الاطلاع على بعض المساهمات في الموقع الشبكي sdgs.un.org.

التغذية في عام 2023، أي بزيادة تقارب 152 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن حوالي 582 مليون شخص سيعانون من نقص التغذية المزمن في عام 2030، نصفهم في أفريقيا[2].

5 - وفي عامي 2023 و 2024، تحطمت الأرقام القياسية المناخية مع حلول أشهر متتالية من الدفء غير المسبوق على العالم[3]. وما برحت الآثار ذات الصلة للظواهر الجوية القصوى تزهق الأرواح وتقضي على سبل العيش يوميا. وارتفعت مستويات ثاني أكسيد الكربون إلى 150 في المائة فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وتظهر البيانات الأخيرة الصادرة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن هناك احتمالا بنسبة 80 في المائة أن يزيد متوسط درجة الحرارة العالمية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية بأكثر من 1,5 درجة مئوية في سنة واحدة على الأقل من السنوات الخمس المقبلة[4]، وتتنبأ الاتجاهات الحالية بارتفاع درجة الحرارة بمقدار 3 درجات مئوية بحلول نهاية هذا القرن[5] بسبب الحرق المستمر للوقود الأحفوري.

6 - وفي آذار/مارس 2023، بدأ متوسط درجة حرارة سطح المحيط يتجاوز بشكل كبير المعيار الطويل الأجل[6]، مسجلا رقما قياسيا جديدا في آب/أغسطس 2023[7]، ويستمر تحمض المحيطات في الارتفاع. وزاد التمويل العام لإنتاج واستهلاك النفط والفحم والغاز بأكثر من الضعف من عام 2021 إلى عام 2022 وبثلاثة أضعاف منذ عام 2015، مما أعاق التقدم نحو الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وفي مجال التنوع البيولوجي، يتفاقم خطر انقراض الأنواع، مع انخفاض بنسبة 12 في المائة في مؤشر القائمة الحمراء الإجمالي منذ عام 1993 (A/79/79-E/2024/54، الفقرة 4). وبالنسبة للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، لا يوجد أي من الغايات على الطريق الصحيح لتحقيقها؛ وسيتطلب تحقيق التغطية الشاملة بمياه الشرب المدارة بأمان، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية المدارة بأمان، بحلول عام 2030، زيادة معدلات التقدم العالمية الحالية بمقدار ستة أضعاف وخمسة أضعاف وثلاثة أضعاف، على التوالي (المرجع نفسه، الفقرة 59).

7 - ولا تزال آفاق أساسيات الاقتصاد العالمي قاتمة. وقد ظلت آفاق النمو ضعيفة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الضعيفة المنعة والمنخفضة الدخل، مما يجعل التعافي الكامل من الخسائر الناجمة

(2) انظر FAO, *State of Food Security and Nutrition in the World 2024: Financing to End Hunger, Food Insecurity and Malnutrition in All Its Forms* (Rome, 2024).

(3) انظر United States of America, United States Department of Commerce, National Oceanic and Atmospheric Administration, “May 2024 was Earth’s warmest May on record”, 13 June 2024.

(4) انظر WMO, “WMO global annual to decadal climate update (2024–2028)”.

(5) انظر United Nations Environment Programme, *Emissions Gap Report 2023: Broken Record – Temperatures Hit New Highs, Yet the World Fails to Cut Emissions (Again)* (Nairobi, 2023). Current pledges put the world on track for global warming of 2.5°C–2.9°C.

(6) انظر United States, National Aeronautics and Space Administration Earth Observatory, “The ocean has a fever”, 21 August 2023.

(7) انظر World Economic Forum, “Scientists expect global heating to exceed 1.5°C, and other nature and climate stories you need to read this week”, 13 May 2024. Available at www.weforum.org/agenda/2024/05/global-temperatures-renewable-energy-nature-climate-news-13052024/.

عن الجائحة أمرا أبعد منالا مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من معدل يقدر بنحو 2,7 في المائة في عام 2023 إلى 2,4 في المائة في عام 2024، ليكون أقل من معدل النمو قبل الجائحة البالغ 3,0 في المائة[8].

8 - فأسعار الفائدة المرتفعة باستمرار، وسحب الدعم المالي، وتباطؤ التجارة الدولية، إلى جانب الصدمات المختلفة، تشكل جميعها تحديات كبيرة للنمو العالمي[9]. وتمثل احتمالات تشديد شروط الائتمان وزيادة تكاليف الاقتراض لفترات أطول رياحا معاكسة قوية في مواجهة اقتصاد عالمي مثقل بالديون، مع كونه أيضا بحاجة إلى زيادة الاستثمارات لإنعاش النمو ومكافحة تغير المناخ والتعجيل بوتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة[10].

9 - وتظهر بيانات منظمة العمل الدولية أنه في حين انخفضت البطالة وفجوة الوظائف إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة، فإن البطالة العالمية سترتفع في عام 2024، وتشكل زيادة عدم المساواة وركود الإنتاجية دواعي للقلق. ويتوقع أن ترتفع البطالة العالمية في عام 2024 بمقدار مليوني شخص، مما يرفع معدل البطالة العالمي إلى 5,2 في المائة، من 5,1 في المائة في عام 2023[11].

10 - وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) أنه تم في نهاية عام 2023 تهجير ما يقدر بنحو 117,3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم قسرا نتيجة للاضطهاد والنزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والأحداث التي تزعزع النظام العام بشكل خطير. ويمثل هذا زيادة بنسبة 8 في المائة (8,8 ملايين شخص) مقارنة بنهاية عام 2022، ويواصل سلسلة من الزيادات على مدى السنوات الـ 12 الماضية. ومن كل 69 شخصا، أصبح هناك الآن شخص واحد، أو 1,5 في المائة من سكان العالم بأسره، من المشردين قسرا، وهو ما يقارب ضعف الرقم 1 من كل 125 شخصا منذ عقد مضى[12].

11 - وفي حين أدت هذه التحديات مجتمعة إلى محو سنوات من التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن طبيعتها المركبة تتيح فرصة لتعجيل وتيرة العمل. وعلى نحو ما أبرز في *تقرير التنمية المستدامة العالمية* لعام 2023، يمكن تحويل هذه الروابط إلى فرص. ويحدد التقرير ست منافذ للتحول، تشمل التركيز على رفاه الإنسان وقدراته؛ والاقتصادات المستدامة والعادلة؛ والمنظومات الغذائية المستدامة وأنماط التغذية الصحية؛ وتخليص الطاقة من الكربون وتيسير حصول الجميع عليها؛ وتنمية المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها؛ والمشاعات البيئية العالمية. ويشمل الاستهلاك المستدام جميع المنافذ التحويلية الستة، ويسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى إحداث تغييرات أساسية في طريقة عيشنا وإنتاجنا واستهلاكنا وأكلنا وتنقلنا وتفاعلنا وعملنا. إذ لا مفر من الاستهلاك المستدام حتى يتسنى تحقيق تحول عادل ونمو مستدام شامل للجميع.

(8) انظر United Nations, *World Economic Situation and Prospects 2024*.

(9) انظر International Monetary Fund, *World Economic Outlook: Steady But Slow: Resilience Amid Divergence* (April 2024).

(10) United Nations, “Protracted period of low growth looms large, undermining progress on sustainable development, warns UN flagship economic report”, press release, 4 January 2024.

(11) ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2024* (Geneva, 2024).

(12) UNHCR, “Global trends: forced displacement in 2023” (2024).

باء - الاستهلاك والإنتاج المستدامان: تحقيق النمو المستدام

12 - يشكل التدهور البيئي، بما في ذلك الأزمة الثلاثية التي يواجهها كوكب الأرض المتمثلة في تغير المناخ وفقدان الطبيعة والتلوث، أحد أكبر التحديات التي يتصارع معها العالم اليوم ويسبب انتكاسات في النمو الاقتصادي وفي تحقيق خطة عام 2030 والقضاء على الفقر. وتشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة أحد الأسباب الجذرية للتدهور البيئي، ولا سيما انعدام الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية (الغاية 12-2 من أهداف التنمية المستدامة)، وهي أمر يرتبط أيضا بالنمو القائم على الوقود الأحفوري بسبب الإعانات الضارة (الغاية 12-ج من أهداف التنمية المستدامة) التي تؤدي إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية في العديد من القطاعات مثل الحراجة والطاقة والتعدين والزراعة، فضلا عن انعدام الكفاءة في الإنتاج وإدارة النفايات.

13 - وفي ظل أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية، ومع نمو الاقتصادات، نما أيضاً حجم بصمتها البيئية. ووفقا للفريق الدولي المعني بالموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، زاد استخراج الموارد الطبيعية للأرض ثلاثة أضعاف في العقود الخمسة الماضية، بسبب التراكم الهائل للبنى التحتية في أجزاء كثيرة من العالم وارتفاع مستويات استهلاك المواد، ولا سيما في بلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل. ويتوقع أن يرتفع استخراج المواد بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2060 ويمكن أن يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق الغايات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث العالمية. وبوجه عام، يمثل استخراج الموارد وتجهيزها أكثر من 60 في المائة من الانبعاثات المسببة لاحترار الكوكب و 40 في المائة من الآثار الصحية لتلوث الهواء. ويمثل استخراج الكتلة الحيوية وتجهيزها 90 في المائة من فقدان التنوع البيولوجي المرتبط بالأراضي والإجهاد المائي. وبالمثل، فإن استخراج ومعالجة الوقود الأحفوري والفلزات والمعادن اللافلزية يمثلان معا 35 في المائة من الانبعاثات العالمية. وما لم تعالج آثار المسار الحالي لاستخدام الموارد، فإنها ستعوق تحقيق هدف التوصل إلى اتفاقات بيئية رئيسية متعددة الأطراف[13].

14 - ويشكل توافر بيئة صحية ومستقرة شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي، مع ضمان رفاه الإنسان، والقضاء على الفقر. أما التدهور البيئي فإن له تأثيرا عميقا على النمو الاقتصادي. وبحلول عام 2050، يتوقع أن تصل الأضرار التراكمية الناجمة عن تغير المناخ إلى 8 تريليونات دولار[14]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي فقدان خدمات النظم الإيكولوجية الرئيسية التي توفرها الطبيعة إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار 2,7 تريليون دولار سنويا بحلول عام 2030[15]. وتشير بحوث أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الكوارث الطبيعية التي يزيد المناخ من شدتها يمكن أن تؤدي إلى خسائر اقتصادية بقيمة 12,5 تريليون دولار وفقدان أكثر من بليوني سنة من سنوات العمر في

(13) انظر UNEP, *Global Resources Outlook 2024: Bend the Trend – Pathways to a Liveable Planet as Resource Use Spikes*, (Nairobi, 2024). ووفقا للتقرير، لم يعد السؤال هو ما إذا كان التحول نحو الإدارة المستدامة للموارد ضروريا، ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك على وجه السرعة. ذلك أن نطاق التأثيرات المرتبطة بالطريقة التي يتم بها استخراج الموارد المادية (الكتلة الحيوية والوقود الأحفوري والفلزات والمعادن اللافلزية) ومعالجتها لاقتصادنا العالمي آخذ في الازدياد. انظر أيضا https://wedocs.unep.org/20.500.11822/44902.

(14) انظر United Nations University (UNU), *Beyond Opportunism: The UN Development System's Response to the Triple Planetary Crisis* (New York, 2021).

(15) انظر World Bank, *The Economic Case for Nature: A Global Earth-Economy Model to Assess Development Policy Pathways* (Washington, D.C., 2021).

كنف التمتع بالصحة بحلول عام 2050. ويهدد فقدان الطبيعة أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي[16]. ويمكن أن يعرِّض فقدان التنوع البيولوجي وحده ما يقرب من 80 في المائة من الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة للخطر[17]. وعلى الصعيد العالمي، تعتمد 1,2 بليون وظيفة بشكل مباشر على وجود بيئة مستقرة وصحية. وتعتمد سبل كسب الرزق في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة والسياحة والمستحضرات الصيدلانية جميعها على عمليات بيئية طبيعية[18]، ولا سيما في البلدان الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع السياحة، الذي يمثل ما يقرب من 30 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي[19].

15 - وهناك حاجة إلى تغيير الإطار على المستوى التأسيسي من أجل إحداث تحول منهجي لتغيير هذا المسار. ويجب أن يكون هناك تغيير جذري في الطريقة التي تقدر بها المجتمعات البيئة، من خلال وسائل مثل النظر في رأس المال الطبيعي. ومن شأن ذلك أن يسمح بتعزيز التخطيط وصنع القرار على الصعيد الوطني، مع تحسين تخصيص الموارد الطبيعية، وأن يسمح بإيلاء اهتمام أكبر للأزمة في الموارد الطبيعية وللكوارث. وينبغي توعية عامة الناس بتكلفة الكوارث الطبيعية والخسائر التي يتكبدها الفرد كمصروفات يومية، مثل مشتريات البقالة. ويمكن أن تؤدي محاسبة رأس المال الطبيعي دورا داعما على المستوى الوطني[20]. ولا سبيل لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام إلا إذا أوليت لرأس المال الطبيعي ورأس المال البشري نفس الأهمية التي تولى لمصادر النمو الاقتصادي التقليدية[21]. ويعد نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والتقييم المنهجي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بشأن تقييم الطبيعة[22]، إطارين واعدين لخلق التحول المطلوب في التقييم.

16 - وتجري أيضا مناقشات حول تقييم الطبيعة ورأس المال الطبيعي في القطاع الخاص، لا سيما في سياق مسار عمليات الانتقال إلى صافي الانبعاثات الكربونية الصفري. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه من أجل تلبية الطلب المتزايد على تكنولوجيات الطاقة النظيفة، ستكون هناك حاجة إلى أكثر من 3 بلايين طن من المعادن والفلزات لنشر طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، ويمكن أن يزيد إنتاج هذه المعادن الحرجة للانتقال الطاقي بنسبة 500 في المائة تقريبا بحلول عام 2050[23]. ومن شأن

(16) انظر World Economic Forum, “Quantifying the impact of climate change on human health” (2024).

(17) انظر UNU, *Beyond Opportunism*.

(18) المرجع نفسه.

(19) انظر United Nations Conference on Trade and Development, “Impact of COVID-19 on tourism in small island developing States”, press release, 24 April 2020.

(20) انظر World Economic Forum, “How to spot a nature crisis – and why we should use natural capital to combat it”, 18 June 2024. متاح على الرابط: www.weforum.org/agenda/2024/06/3-traits-nature-crisis-natural-capital/.

(21) انظر World Bank, *The Changing Wealth of Nations 2021: Managing Assets for the Future* (Washington, D.C., 2021).

(22) انظر Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Methodological Assessment Report on the Diverse Values and Valuation of Nature* (Bonn, Germany, 2022). متاح على الرابط https://www.ipbes.net/the-values-assessment.

(23) انظر World Bank, *Minerals for Climate Action: The Mineral Intensity of the Clean Energy Transition* (Washington, D.C., 2020).

ذلك أن يزيد بالضرورة أنشطة التعدين، مما يخلق ضغطا أكبر على النظم الإيكولوجية. ولذا يتعين على شركات التعدين حساب رأس المال الطبيعي لإدارة بصمتها البيئية لفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الوقود الأحفوري.

17 - ولكن من بين هذه الجهود، لن يكون هناك جهد أكثر حسما من تجاوز الطريقة التقليدية لقياس الرفاه الاقتصادي ونمو إجمالي الناتج المحلي من خلال تطوير مقاييس تكميلية. وفي حين لا تزال المناقشات جارية بشأن هذا الموضوع منذ عقد من الزمن، يظل إجمالي الناتج المحلي، للأسف، هو المقياس الوحيد الأكثر شيوعا والبديل الذي نقوم بواسطته بتحديد القيمة، وقياس خلق الثروة والتقدم الإنمائي، وتنظيم النمو الاقتصادي، وتخصيص الموارد. إلا أن إجمالي الناتج المحلي لا يرصد حجم الدمار البيئي الناجم عن تلوث الهواء، ونضوب الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي. وكثيرا ما تؤدي هذه العوامل الخارجية السلبية إلى زيادات في إجمالي الناتج المحلي دونما نظر إلى ما ينجم عنها من أضرار اجتماعية - اقتصادية وبيئية أوسع نطاقا وأطول أجلا. ويرد المزيد من التفاصيل بشأن حدود إجمالي الناتج المحلي في موجز سياساتي للأمين العام بعنوان "إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية: إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي"[24]، أعد في إطار متابعة تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وتجري مناقشة القضايا المسائل المتصلة بإجمالي الناتج المحلي في سياق عملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024 للاتفاق على حلول متعددة الأطراف من أجل مستقبل أفضل.

18 - ويتطلب القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق النمو المستدام تحولا عاجلا في أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مع تولي البلدان المرتفعة الدخل نسبيا الزمام. وفي الوقت الحالي، لا يوجد تقدم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، إذ يظل الاستهلاك المحلي للمواد وبصمة المواد آخذين في الارتفاع. فعلى سبيل المثال، يتم إهدار ما يقرب من بليون وجبة من الطعام الصالح للأكل كل يوم في المنازل في جميع أنحاء العالم، وتتزايد باطراد مخزونات النفايات الإلكترونية. وتشير البيانات إلى أن التقدم المحرز في إنتاجية الموارد وفصل النمو الاقتصادي عن تدفقات المواد قد تباطأ بل وتراجع خلال السنوات القليلة الماضية[25]. وفي حين تتبنى البلدان نُهجا شاملة لمعالجة التدهور البيئي، فإن التمويل العام الذي يدعم إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري قد زاد أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2015، مما أعاق الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفري (A/79/79-E/20/24/54، الفقرة 109). وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على الصعيد الإقليمي، تظل هناك تحديات في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

19 - وفي المنطقة العربية، تعيق عدة تحديات التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030، بما في ذلك الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. ووفقا للبيانات المستمدة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ما برحت الاقتصادات العربية تعتمد على الاستهلاك غير المستدام للموارد باعتماد أساليب حياة كثيفة الاستخدام للموارد تؤدي إلى تفاقم التدهور البيئي. وتواجه المنطقة صعوبات إضافية بسبب النزاعات والاحتلال، مما يؤدي إلى توليد قدر كبير من النفايات. ويمكن أن يؤدي تبني الاتجاهات نحو الانتقال إلى الاقتصاد الدائري إلى توفير حلول من خلال تسريع التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستخدام المستدام للموارد والحد من الهدر. وقد أظهرت الدول العربية التزامها بالانتقال نحو

(24) متاح على الرابط https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-beyond-gross-domestic-product-en.pdf.

(25) انظر https://sdg12hub.org/sdg-12-hub/see-progress-on-sdg-12-by-target/122-natural-resources.

اقتصادات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد ومستدامة بيئيا من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية التي تتماشى مع الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة.

20 - وفي أفريقيا، يظل التقدم المحرز في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة محدودا. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الإقليمي والدولي حتى يتسنى تحقيق هذا الهدف في أفريقيا. وقد أحرز تقدم نحو تحقيق عدد من الغايات المندرجة تحت الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة (الغايات 12-1 و 12-5 و 12-6 و 12-أ)، في حين توقف التقدم أو تراجع في غايات أخرى (الغايات 12-4 و 12-ب و 12-ج)، وخاصة بعد الجائحة. ولم يتسن تقييم التقدم المحرز في تحقيق بعض الغايات بسبب محدودية توافر البيانات. وتجدر الإشارة إلى التراجع فيما يتعلق بالغاية 12-ج بشأن ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الكفؤة التي تشجع على الاستهلاك التبذيري. وفي حقبة ما قبل جائحة كوفيد-19، كانت هناك حالات انخفاض في إعانات الوقود الأحفوري من قبل البلدان. ولكن في فترة ما بعد الجائحة، ومع تخفيف الإغلاق، وارتفاع أسعار الوقود واضطرابات سلسلة التوريد، زادت إعانات الوقود الأحفوري بشكل كبير في إفريقيا. وبشكل عام، كان التقدم طفيفا في إفريقيا فيما يتعلق بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، وإن كان أقل من الهدف المتوقع لعام 2023. ولذلك يتعين على البلدان التعجيل بالتنفيذ لتحقيق الغايات وبلوغ الهدف.

21 - وأشار *التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2024 في آسيا والمحيط الهادئ* إلى نتائج متفاوتة في جميع أنحاء المنطقة، حيث حدد أن التقدم المحرز نحو عام 2030 يمضي على المسار الصحيح بالنسبة للمؤشرين 12-4-2 (النفايات الخطرة المتولدة) و 12-6-1 (الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة). غير أن التقرير سلط الضوء على حدوث تراجع كبير في المؤشرين 12-2-1 (بصمة المواد) و 12-2-2 (الاستهلاك المحلي للمواد). وأشير في التقرير إلى أن الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف الاستهلاك والإنتاج المسؤولين بحلول عام 2030، إلا أن المنطقة تراجعت في المؤشر 12-ج-1 (إعانات الوقود الأحفوري). ولوحظ أيضا بطء التقدم في المؤشرات 12-أ-1 (قدرة الطاقة المتجددة) و 12-5-1 (إعادة تدوير النفايات الإلكترونية) و 12-4-1 (الامتثال لاتفاقيات النفايات الخطرة).

22 - وتعد منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مورِّدا بالغة الأهمية يزود الاقتصاد العالمي بالمواد الخام، إلا أن الارتفاع الهائل في الطلب العالمي على المواد سبب رئيسي للتدهور البيئي والمسؤوليات الاجتماعية في المنطقة. وفي حين تختلف الخصائص من بلد إلى آخر، فإن الثروة الطبيعية الهائلة والصناعات الاستخراجية القوية تجعل من المنطقة نقطة ساخنة عالمية لاستخراج المواد وموردا رئيسيا للمواد الخام، ولا سيما الكتلة الحيوية وركاز المعادن. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من بصمة المواد في المنطقة معتدل ويتساوى إلى حد كبير مع المتوسط العالمي، فإنه يتجاوز المستوى الذي يعتبر مستداما. ويتركز معظم استخدام المواد والآثار البيئية في عدد قليل من الأنشطة الإنتاجية الأولية التي تعكس الهيكل الاقتصادي العام للمنطقة.

جيم - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

23 - اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بعدد من الإجراءات والمبادرات لتعزيز ودعم وضع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك من خلال إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك

والإنتاج المستدامة والاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023-2030[26]. وإلى جانب القطاعات الستة العالية التأثير المبينة في الجدول أدناه، ركزت الجهود على النظم الصناعية المستدامة، وإدارة النفايات، بما في ذلك النفايات الإلكترونية، بالإضافة إلى المناقشات في منتديات السياسات والمشاورات حول عمليات الانتقال إلى الاقتصاد الدائري.

24 - وقد أدمج برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين بوصفها محورا رئيسيا في استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 ونظم منجزاته بحيث تعالج أزمات المناخ والطبيعة والتلوث ودوافعها. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال برامج إطار العمل العشري[27] وشبكة كوكب واحد التابعة له، دعم تعميم نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري في القطاعات العالية التأثير من خلال تعزيز العوامل التمكينية الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مثل إعلام المستهلكين، والشراء العام، والنهج المتصلة بأساليب الحياة والتعليم، فضلا عن تدابير القياس والإفصاح. ويرد في الجدول أدناه موجز للبرامج والأنشطة والمبادرات المحددة التي اضطلع بها مؤخرا.

الأنشطة والمبادرات، حسب القطاع العالي التأثير

القطاع العالي التأثير	*المبادرات والأنشطة، بالتعاون مع الشركاء عند الاقتضاء*
المنسوجات	• مبادرة منسوجات واحدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (One UNEP Textile Initiative)
	• مبادئ دليل التواصل في مجال الأزياء المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
	• خريطة طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لقطاع منسوجات دائري
التعدين	• الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية من أجل التنمية المستدامة
	• الفريق الاستشاري التقني التابع للفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي الذي يعقده الأمين العام
	• قرارات الدورات الرابعة والخامسة والسادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن الجوانب البيئية لإدارة المعادن طوال دورة حياتها الكاملة
البناء والتشييد	• أقيمت شراكة جديدة بين شبكة كوكب واحد والتحالف العالمي للمباني والتشييد في المنتدى العالمي للاقتصاد الدائري لعام 2023. وتهدف الشراكة إلى تعزيز التغيير على صعيد النظام الإيكولوجي للتشييد والمواد من خلال تعزيز المبادئ الدائرية والممارسات المستدامة طوال دورة الحياة بأكملها
	• مبادرة شبكة كوكب واحد بشأن تعميم الدورانية في قطاع التشييد بالاستفادة من قوة المشتريات العامة

(26) تستند المبادرات المذكورة إلى مدخلات وردت استجابة لدعوة من كيانات منظومة الأمم المتحدة لتقديم مدخلات (انظر الحاشية 1).

(27) يتألف الإطار من ستة برامج: المشتريات العامة المستدامة، وإعلام المستهلك فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأنماط الحياة المستدامة والتعليم، والمنظومات الغذائية المستدامة، والسياحة المستدامة، والمباني والتشييد المستدامين.

القطاع العالي التأثير	*المبادرات والأنشطة، بالتعاون مع الشركاء عند الاقتضاء*
	• الخطوات التحضيرية لإنشاء فريق استشاري دولي لتوجيه المبادرة المتعلقة بتعميم الدورانية في قطاع التشييد
البلاستيك	• تنفيذ المبادرات المتعلقة بالبلاستيك مع أصحاب المصلحة على طول سلسلة القيمة للمواد البلاستيكية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية بشكل منهجي. وتطبق هذه المبادرات نهجا برنامجيا لتعزيز الحلول الدائرية التي تعتمدها الحكومات ومؤسسات العمل التجاري والمؤسسات المالية والأفراد، على أساس رؤية طويلة الأجل لإنهاء التلوث بالبلاستيك بحلول عام 2040
السياحة	• برنامج السياحة المستدامة لشبكة كوكب واحد
	• إعلان غلاسكو بشأن العمل المناخي في مجال السياحة
	• أمنَّت المبادرة العالمية لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية في قطاع السياحة 73 طرفا موقعا جديدا (إجمالي 215) تعهدوا بالتزامات طموحة بشأن بناء اقتصاد دائري للبلاستيك وتتبع التقدم المحرز في تنفيذها، بما في ذلك 74 في المائة من قطاع الأعمال
	• خريطة الطريق العالمية للحد من هدر الطعام في قطاع السياحة
المنظومة الغذائية	• المؤتمر العالمي الرابع لبرنامج المنظومات الغذائية المستدامة التابع لشبكة كوكب واحد المعقود تحت عنوان "التحول الذي نحتاجه"
	• نشر الدليل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "إعادة التفكير في منظوماتنا الغذائية: دليل للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين"

25 - ونفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا مبادرات عالمية وإقليمية مثل تنسيق التحالف العالمي بشأن الاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد، وتحالف الاقتصاد الدائري لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشراكة مع التحالف الأفريقي للاقتصاد الدائري.

26 - وتتعاون عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة في سياق الإطار العشري وشبكة كوكب واحد التابعة له، كل في مجاله.

27 - فمنظمة الأمم المتحدة للسياحة تواصل قيادة تنفيذ برنامج السياحة المستدامة الذي وضعته شبكة كوكب واحد، وهو برنامج يسهم في وضع الدورانية والاستهلاك والإنتاج المستدامين كاستراتيجيات رئيسية للتصدي لتحديات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

28 - وتتعاون أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي[28] بصورة وثيقة في مجال الاتصال بشأن التنوع البيولوجي مع برنامج إعلام المستهلك التابع لشبكة كوكب واحد في عملية إنشاء مشترك. وتعمل الجهتان معا على إعداد موجز سياساتي يركز على إرشادات لتنفيذ الغاية 16 من إطار كومينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بشأن معالجة الصلة بين استهلاك الأغذية وفقدان التنوع البيولوجي، يتوقع أن يوفر للأطراف معلومات تسترشد بها قبل الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في وقت لاحق من عام 2024، لدعم تنفيذ الغاية 16[29]. وتقوم الأمانة أيضا بإعداد منشور يركز على أساليب الحياة المستدامة من أجل الطبيعة لتكميل تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن *تمكين أساليب العيش المستدامة في حالات الطوارئ المناخية*.

29 - ويقوم برنامج التوجيه في مجال كفاءة الموارد والإنتاج الدائري التابع لمركز التجارة الدولية، من خلال شراكته مع شبكة كوكب واحد، ببناء برنامج قدرات مؤسسات العمل التجاري الصغيرة على اعتماد ممارسات دائرية تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، مما يؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة على مدى عملية متعددة السنوات، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق وفورات في التكاليف، وتعزيز الامتثال للمعايير والقواعد التنظيمية البيئية. وقد نُفذ نهج التوجيه مع أكثر من 250 من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أكثر من 15 بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم مركز التجارة الدولية مؤسسات العمل التجاري الصغيرة في التحول إلى ممارسات الإنتاج المستدامة من خلال برنامج التوجيه، الذي يتألف من مجموعة أدوات مجانية للأداء الأخضر عبر الإنترنت ويدعم مؤسسات العمل التجاري الصغيرة في اتخاذ إجراءات مناخية من خلال تحسين الأداء البيئي، وأكاديمية التجارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمركز التجارة الدولية، التي تقدم دورات دراسية بشأن ممارسات الإنتاج والإدارة المستدامة لمؤسسات العمل التجاري الصغيرة، وبرنامج التحالفات من أجل العمل التابع لمركز التجارة الدولية.

30 - وتقوم منظمة الأغذية والزراعة، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بدعم الدول الأعضاء في إطار بناء منظومات غذائية تتسم بقدر أكبر من الاستدامة والشمول والإنصاف والمرونة، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ المسارات الوطنية والخطط التشغيلية لتحويل المنظومات الغذائية (قام 127 بلدا بتطوير مسار خاص به)، بما في ذلك في مجال فاقد الأغذية والهدر الغذائي. ومنظمة الأغذية والزراعة هي الجهة الراعية لمؤشر الخسائر الغذائية العالمية (مؤشر هدف التنمية المستدامة 12-3-1أ) وهي تساهم في تعزيز السياسات والأطر والاستراتيجيات المؤسسية المصممة خصيصا لمعالجة فاقد الأغذية والهدر الغذائي وذلك لتمكين الجهات الفاعلة في نظم الأغذية الزراعية من الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي ورفع قدرات الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في مجال فاقد الأغذية والهدر الغذائي. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة عمل منظمة الأغذية والزراعة في مساعدة المدن على معالجة فاقد الأغذية والهدر الغذائي، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية وممارسات ناجحة. وعلى الصعيد العالمي، تساهم نظم الأغذية الزراعية بشكل كبير في التدهور البيئي، حيث تمثل ما يصل إلى ثلث جميع انبعاثات غازات الدفيئة وتستهلك 70 في المائة من موارد المياه العذبة، وهي الدوافع الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي.

---

(28) في إطار كومينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد خلال الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، يعرض الاستهلاك والإنتاج المستدامان باعتبارهما اثنتين من المسائل الشاملة ذات الأهمية القصوى يجب معالجتهما في سياق حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته. ومن الغايات الوجيهة بشكل خاص الغايتان 15 (تقوم مؤسسات العمل التجاري بتقييم المخاطر والآثار السلبية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والإفصاح عنها والحد منها) والغاية 16 (تمكين خيارات الاستهلاك المستدام للحد من الهدر والاستهلاك المفرط).

(29) متاح على الرابط https://www.cbd.int/gbf .

31 - وتدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال التركيز على التنمية الصناعية المستدامة من خلال مناهج رئيسية مثل تطوير مؤسسات العمل التجاري المستدامة، ودفع معايير الاستدامة، وإضافة قيمة إلى المنتجات المحلية، وبناء اقتصادات دائرية، وتعزيز الإنتاج الأنظف، وإزالة الكربون من الصناعة، وإدارة المياه ومنع التلوث، وتطوير الأعمال التجارية الزراعية. وتشمل بعض الأمثلة على برامج محددة التحالفَ العالمي للاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد، ومبادرة الإزالة العميقة للكربون من الصناعات، وبرنامج الاتحاد الأوروبي من أجل البيئة (EU4Environment) ومناسبة "جسر للمدن" (Bridge for Cities) التي تعقد سنويا.

32 - ويهدف برنامج المدن الحكيمة للنفايات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى تعزيز إدارة النفايات وكفاءة استخدام الموارد في مدن العالم من خلال تقليل توليد النفايات، وتحسين جمع النفايات الصلبة البلدية والإدارة الخاضعة للرقابة، والتوسع في إعادة تدوير المواد المناسبة، وتحسين إدارة النفايات الخطرة. ويضم البرنامج حاليا 400 مدينة عضو وأكثر من 60 شريكا، ويصل إلى 500 مليون شخص.

33 - ويواصل الاتحاد الدولي للاتصالات إعداد ونشر المرصد العالمي للنفايات الإلكترونية ويتولى وضع وتنفيذ أنظمة وطنية بشأن النفايات الإلكترونية بالتعاون مع البلدان المستفيدة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. ويساهم الاتحاد من خلال شراكة الإلكترونيات الدائرية[30] في تحديد وتنفيذ خريطة طريق عالمية للاقتصاد الدائري في مجال صناعة الإلكترونيات ورصد انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الطاقة من قبل الشركات والبلدان. وأقام الاتحاد أيضا شراكات مع منظمات مثل شبكة كوكب واحد وأمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، لدفع ممارسات إدارة النفايات الإلكترونية.

34 - ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخبرة التقنية إلى بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في مجال التخلص الآمن من المخدرات المضبوطة والسلائف الكيميائية المستخدمة في تصنيعها غير المشروع من خلال برنامجه المسمى "الحلول والتدريب والمشورة للتخلص من المخدرات". وتمثل مناولة المواد الكيميائية المضبوطة المستخدمة في تصنيع المخدرات غير المشروعة وتخزينها والتخلص منها على نحو مأمون ومسؤول بيئيا تحديات فريدة لسلطات إنفاذ القانون والسلطات الناظمة وتهدد تحقيق الغاية 12-4 من أهداف التنمية المستدامة. ويشدد البرنامج على الحلول القائمة على العلم للتخلص بشكل نهائي من هذه المواد وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإدارة هذه المواد والتخلص منها بطريقة مسؤولة. ومن المبادرات الرئيسية في إطار البرنامج التخلص السليم بيئيا من كميات كبيرة من الكوكايين. وتم اعتماد طرق مبتكرة، مثل التغليف، في المنطقة.

35 - وتدعم المنظمة العالمية للملكية الفكرية منظومة الابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال إدارة المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تنظم نظاما دوليا متوازنا وعادلا لحقوق الملكية الفكرية.

36 - وتدعم المنظمة الدولية للهجرة الحكومات والمجتمعات المحلية في تنفيذ أنشطة استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، ترتبط على وجه الخصوص بريادة الأعمال والأعمال التجارية الصغيرة ومبادرات كسب الرزق فيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المحلية.

(30) انظر https://cep2030.org/.

37 - وتسعى جامعة الأمم المتحدة إلى وضع حلول مبتكرة وتوصيات سياساتية تعزز الاستخدام المسؤول للموارد، وتقلل من النفايات وتعزز الممارسات الاقتصادية المستدامة من خلال البحوث متعددة التخصصات. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك إصدار منشور بعنوان "قيادة الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى المحلي: التعليم من أجل مشاريع التنمية المستدامة من الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للخبرة"، وتنظيم مناسبة في المنتدى العالمي العاشر للمياه لمناقشة قضايا الأمن المائي في المدن في آسيا[31]، ووضع نظام لإدارة معلومات المياه لتعزيز إدارة المياه ومياه الصرف في منطقة البحر الكاريبي الكبرى[32].

38 - وطوال عام 2023، واصلت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإنشاء فريق موارد تابع للرابطة، كمبادرة موصى بها لمبادرة أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا 2025 وخطة الأمم المتحدة لعام 2030. ولتوفير أساس معرفي قوي لفريق الموارد، تعاونت اللجنة مع منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية في عام 2022 لوضع سلسلة من الاستعراضات لسياسات كفاءة استخدام الموارد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا، فضلا عن تقرير تجميعي عن حالة كفاءة استخدام الموارد في تلك البلدان. وقامت أيضا بإصدار موجز سياساتي بشأن الاقتصاد الدائري، وبالنظر إلى اتجاهات التوسع الحضري في المنطقة دون الإقليمية، أصدرت موجزا عن الخيارات السياساتية فيما يتعلق بالاستهلاك المستدام للموارد الحضرية. وقدمت اللجنة أيضا توصيات سياساتية لتعزيز التقدم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة من أجل تركيز المنطقة على ثلاثة مستويات من العمل - العمل المحلي والشعبي والعالمي - على النحو المحدد في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

39 - وأدمجت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المناقشات حول الاقتصاد الدائري ضمن إطار الاستهلاك والإنتاج المستدامين خلال الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 من خلال إعلان مبادراتها وخططها حول هذا الموضوع. وفي وقت لاحق، اعتمد المجلس، في دورته الرابعة والثلاثين، قرارا يحث الإسكوا على إجراء دراسة شاملة عن ممارسات الاقتصاد الدائري الخاصة بالمنطقة العربية. وفي آذار/مارس 2023، تعاونت الإسكوا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة مشاورة إقليمية بشأن التحول إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة.

40 - وأعطت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الأولوية للاقتصاد الدائري بوصفه مسألة شاملة وهي تعمل على وضع مبادرات مختلفة لدعم اعتماد أفضل الممارسات وتبادل المعرفة عبر مختلف القطاعات استجابة للقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء فيها. وتدعم اللجنة الاقتصاد الدائري من خلال العديد من الأدوات الرئيسية في أربعة مجالات مترابطة هي: ابتكار نموذج للعمل التجاري واقتصاد المنصات، وإمكانية التتبع في سلاسل القيمة العالمية بدءا بصناعة النسيج، والمنظومات الغذائية الدائرية، ومنصة Circular STEP، وهي منصة أنشأتها اللجنة يشارك فيها أصحاب المصلحة في إجراء حوار سياساتي بشأن الاقتصاد الدائري.

(31) انظر https://unu.edu/ias/side-event/enhancing-water-security-changing-environments-perspective-asian-cities.

(32) انظر https://unu.edu/inweh/project/development-water-information-management-system-wims-part-crew-project.

وتستكشف شبكة الابتكار التحويلي التابعة للجنة كيفية تسخير إمكانات اقتصاد المنصات لتوسيع نطاق الحلول الدائرية.

41 - وفي منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبنت البلدان المشاركة اقتراح إنشاء تحالف إقليمي للاقتصاد الدائري. وتتمثل الأهداف الرئيسية للتحالف في تعزيز رؤية وخطة عمل إقليمية مشتركة للنهوض بمبادئ الاقتصاد الدائري، وتعزيز التعاون وإنشاء منصة لتبادل أفضل الممارسات وتقديم الدعم التقني.

42 - وما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجع التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين في دولها الأعضاء من خلال دورها كجهة داعية إلى عقد الاجتماعات والدعم التقني وتوليد المعارف والدعوة في مجال السياسات. ودعمت اللجنة أيضا وضع صكوك سياساتية لحفز الإنتاج المستدام في أفريقيا. وقد أصبح برنامج الإطاري الأفريقي العشري المعني بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة هو الإطار الرئيسي لتنمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة، بوصفها عضوا في فريق الخبراء العامل المعني بالاقتصاد الدائري في أفريقيا، الدعم التقني لوضع خطة عمل الاقتصاد الدائرة في القارة.

دال - تمويل التنمية

43 - لا غنى عن الإدارة المستدامة للموارد وتعجيل وتيرة التحول في إنتاجية الموارد لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وذلك أمر يمكن أن تيسره الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية العامة والخاصة ونظم الإمداد لتوجيه الاقتصاد العالمي نحو استخدام الموارد وإدارتها على نحو أكثر استدامة وإنصافا[33]. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أن الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة هو أحد أقل الأهداف العالمية تمويلا[34].

44 - ويشكل سد الثغرة في تمويل الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين تحديا معقدا وملحا. ويؤدي التمويل العام دورا حاسما في سدّ هذه الثغرة في التمويل وتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص. ويمكن أن تؤثر فعالية نُظم السياسات المالية ومتانة نُظم التمويل العام في تكلفة الاقتراض وتجعل الاستثمارات المستدامة أكثر جاذبية. وتشمل التوصيات المحددة لمعالجة الفجوة التمويلية ما يلي: إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الموارد وتحديد مسارات استخدام الموارد، ولا سيما في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الموارد وتحديد مسارات استخدام الموارد، لا سيما في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وتحسين قدرة البلدان على قياس وتحديد أهداف لاستهلاك الموارد والإنتاجية؛ وتوجيه التمويل نحو الاستخدام المستدام للموارد من خلال بيان التكاليف الحقيقية للموارد في هيكل الاقتصاد (أي الإعانات، والتنظيم، والضرائب، والرسائل التنبيهية، والبنية التحتية، والتخطيط)؛ وتوجيه التمويل الخاص نحو الاستخدام المستدام للموارد؛ ودمج المخاطر المتعلقة بالموارد في ولايات الهيئات العامة والبنوك المركزية.

(33) انظر تقرير *آفاق الموارد العالمية لعام 2024*.

(34) انظر International Institute for Sustainable Development, "UN considering reforms to deliver the SDGs", policy brief, 1 November 2017.

45 - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد على ضمان وصول المزيد من الموارد المالية إلى مبادرات الإنتاج والاستهلاك المستدامين في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي بتوفير التمويل لبرامج الإنتاج والاستهلاك المستدامين في البلدان النامية وأن تقابل ذلك التمويل مواردٌ كبيرة من القطاع المالي الخاص. ويمكن جعل الاستثمار في البلدان النامية أكثر جاذبية ويمكن إبلاغه من خلال مديري الأصول، في حين يلزم أن تكفل المعايير والحكومات أن تضخ الاستثمارات في الشركات التي يتوافق توجهها مع التنمية المنصفة والمستدامة.

46 - وعلاوة على ذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسعى إلى تحقيق اتساق أوثق مع جهود البرامج المتصلة بالإنتاج والاستهلاك المستدامين التي تقودها صناديق رأسية من قبيل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وصندوق التكيف. وتعمل هذه الصناديق على حفز حدوث تحولات نموذجية في الاستدامة البيئية والعمل المناخي، بتوفيرها دعما ماليا كبيرا للمشاريع الإنمائية التي تقودها الأمم المتحدة في مجال الإنتاج والاستهلاك المستدامين[35].

47 - وتشمل بعض الأمثلة على الجهود المحددة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل التمويل المستدام التي تسهم في الاستهلاك والإنتاج المستدامين المبادرات والخدمات، فضلا عن المبادئ التوجيهية.

48 - وتساعد مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر من 320 مصرفا، تمثل أكثر من نصف الأصول المصرفية العالمية، على تحديد أهداف في المجالات التي يكون لعملياتها فيها أكبر الآثار، كجزء من تنفيذ مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة. وتعد هذه المبادئ الإطار العالمي الرائد للبنوك في جميع أنحاء العالم لمواءمة استراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس والمساعدة في إعادة توجيه التمويل الخاص نحو الغايات ذات الصلة. وللمساعدة في تعبئة التمويل الخاص للاستهلاك والإنتاج المستدامين، يمكن للبنوك الحصول على إرشادات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعمه التقني لوضع وتنفيذ الغايات المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد والاقتصاد الدائري. وقد سلط التقرير المرحلي الثاني الذي يصدر كل سنتين بشأن تنفيذ مبادئ الأعمال المصرفية المسؤولة الضوء على الخطوات التي اتخذتها البنوك الموقعة، حيث أدمجت 98 في المائة منها الرقابة على الاستدامة في هيكل الحوكمة الخاص بها، وكان 91 في المائة من أعمال الرقابة هذه ينفذ على مستوى مجالس الإدارة أو الرؤساء التنفيذيين. ومنذ إطلاق هذه المبادئ في عام 2019، ارتفع عدد البنوك الأعضاء من 130 بنكا عضوا مؤسسا إلى 325 بنكا عضوا في 80 بلدا، تمثل أصولا تبلغ حوالي 90 تريليون دولار، أي أكثر من 50 في المائة من الأصول المصرفية في جميع أنحاء العالم. وعلى صعيد التأمين، ارتفع عدد الموقعين على مبادرة مبادئ التأمين المستدام إلى 153، وهو ما يمثل حوالي ثلث أقساط التأمين على مستوى العالم وأصولا مدارة بقيمة 15 تريليون دولار. وفي عام 2023، تم إطلاق أول إرشادات لشركات التأمين على الحياة والصحة، واستمر العمل على التأمين ذي الطبيعة الإيجابية.

49 - ووضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعةً من الخدمات المالية المصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات الريفية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين، بهدف محدد هو

(35) انظر João Carlos Ferraz, "Development finance institutions for sustainable industrial development", *UNIDO Policy Brief Series: Insights on Industrial Development* (April 2023).

دعم الإنتاج المستدام. وتمثل الفجوة في الحصول على الخدمات المالية المناسبة عائقا حاسما أمام قدرة المؤسسات الريفية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين على زيادة الإنتاج بطريقة مستدامة وقابلة للتوسيع. وتظهر البيانات الصادرة عن منتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي عقد في عام 2024، أن 41 في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية (131 مليون بالقيمة المطلقة) لديها احتياجات مالية غير ملباة، حيث توجد فجوة في تمويل الاحتياجات غير الملباة تقدر بنحو 5 تريليونات دولار، أو 1,3 ضعف المستويات الحالية للإقراض. ومن الأمثلة على الخدمات المالية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة المنتجات الائتمانية المخصصة التي تهدف إلى تيسير قيام صغار المزارعين بشراء معدات الطاقة المتجددة اللازمة للإنتاج الزراعي، مثل مضخات المياه أو نظم التبريد التي تعمل بالطاقة الشمسية.

50 - وأدرجت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منشورها الأخير المعنون *التمويل المستدام: سد الفجوة في آسيا والمحيط الهادئ*[36] 10 مبادئ للعمل بشأن التمويل المستدام، تم تكييفها لتغطية الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتجميعها في إجراءات يُتوخى أن تتخذها الحكومات والجهات الناظمة وأخرى يتخذها القطاع الخاص.

51 - وعملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الدول الأعضاء في انتقالها إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والاقتصادات الخضراء الشاملة للجميع من خلال تعزيز الشراكات مع مؤسسات العمل التجاري والصناعة لتعزيز الاستثمارات الخضراء وتطبيق ممارسات تسيير الأعمال المستدامة عبر سلسلة القيمة، ودعم إصلاح سياسات المالية العامة لتتماشى بشكل أفضل مع الاقتصادات الخضراء الشاملة وتعزيز رصد السياحة المستدامة، من بين أمور أخرى.

هاء - تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات

52 - سيكون تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والمجتمع على جميع المستويات أمرا حاسما لتمكين واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من الحصول على أحدث المعارف العلمية. ويجب على الحكومات اتخاذ إجراءات ملموسة للاستفادة بشكل أفضل من العلوم والهندسة من أجل تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تعزيز القدرات في مجال توليد المعرفة وتوليفها وجمع الأدلة كما يشمل تحقيق الفعالية في تحويل الملاحظات والبيانات والمعلومات العلمية إلى معارف وحلول قابلة للتنفيذ[37].

53 - وبالنظر إلى الدور الهام للتكنولوجيا في دعم التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، شدد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة، في إعلانه السياسي (قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق)، على الالتزام بسد الفجوات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وباستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار بروح من المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة ولبناء القدرات اللازمة لعمليات تحول مستدامة. وكرر المنتدى التأكيد على الحاجة إلى تسريع نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية وفق شروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية،

(36) ESCAP, *Sustainable Finance: Bridging the Gap in Asia and the Pacific, ESCAP Financing for Development Series*, No. 5 (Bangkok, 2023).

(37) E/HLPF/2024/2.

والتزم باتخاذ إجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتذليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بسبل منها توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا المفتوحة المصدر الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير، بما في ذلك من خلال توطيد الشراكات.

54 - وفي *تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023*، تم التأكيد على أن التحول إلى مسارات مستدامة ينبغي أن يكون متجذرا في العلم، وأن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذه التحولات التي يحركها العلم لتمكين التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي زيادة الدعم للنشاط العلمي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى بناء القدرات من أجل وضع حلول قائمة على العلم لأهداف التنمية المستدامة خاصة بسياقات محددة. وثمة حاجة إلى تحديد التدخلات الرئيسية التي لها آثار منهجية في جميع الأهداف، وزيادة الاستثمار، وتعبئة معارف العلماء والممارسين والمجتمعات المحلية على جميع المستويات، وبناء القدرات اللازمة في جميع البلدان والمؤسسات، مع تعزيز التعلم في مجال السياسات والمساءلة ورصد آثار التدخلات عن كثب. ويحث التقرير البلدان على وضع إطار لتحويل أهداف التنمية المستدامة من أجل العمل المعجل، ليشمل ستة عناصر، ثلاثة منها ذات صلة بالتفاعل بين العلوم والسياسات، هي: وضع خطط وطنية للعمل التحويلي المعجل القائم على العلم وعمليات شاملة لتحديد وتسخير أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية غير المباشرة العابرة للحدود؛ والاستثمار في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والأدوات القائمة على العلم والتعلم في مجال السياسات، مع الاهتمام بسد الثغرات في الإنفاق على بيانات أهداف التنمية المستدامة والبحث والتطوير؛ وإقامة شراكات لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات والمجتمع.

55 - وتعد الأدلة القائمة على العلم أمرا بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر بفهم حوكمة وإدارة استخدام الموارد والعمل من أجل إعادة هيكلة أساسية لنظم الاستهلاك والإنتاج عبر البلدان[38]. ويهدف الفريق الدولي المعني بالموارد، بوصفه منصة عالميا للتفاعل بين العلوم والسياسات، إلى بناء وتبادل المعارف اللازمة لتحسين استخدام الموارد الطبيعية وتقديم تقييمات علمية لأهمية السياسات المتعلقة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ولا سيما آثارها البيئية على مدى دورة الحياة الكاملة.

56 - وسلطت النتائج التي توصل إليها الفريق مؤخرا الضوء على الحاجة الملحة إلى التحول العالمي نحو الاستخدام المستدام للموارد. ويلزم تعميم خيارات الاستهلاك المستدام وخطط العمل الطموحة للاقتصاد الدائري التي يساندها العلم وتدعمها بيئات تنظيمية قوية وتحالفات شبكية من الجهات الفاعلة من أجل الحد من مسارات نمو استخدام الموارد. وانتهى الفريق أيضا إلى أن كفاءة استخدام الموارد والسياسات الداعمة يمكن أن تقلل من استخدام الموارد المادية وتحد بشدة من الآثار البيئية في البلدان المرتفعة الدخل وبلدان الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل[39]، مع تحسين الرفاه وتعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق عملية الفصل. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى إيجاد مساحة لنمو استخدام الموارد حيث تشتد الحاجة إليه. فعلى سبيل المثال، يمكن للتغييرات الغذائية التي تقلل من استهلاك السلع ذات الآثار البيئية العالية، مثل

(38) UNEP/EA.6/8، الفقرة 5.

(39) وفقا للفريق، تستهلك البلدان المرتفعة الدخل المواد بمقدار 6 أضعاف وتساهم في الآثار المناخية بمقدار 10 أضعاف ما تستهلكه البلدان المنخفضة الدخل.

البروتين الحيواني، والسياسات التي تحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، أن تقلل من الأراضي اللازمة لإنتاج الأغذية بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2060 مقارنة بمستويات عام 2020.

57 - وخلص الفريق أيضا أن النُهج القائمة على النظم في جميع القطاعات، مثل العمل المتكامل بشأن كفاءة استخدام الموارد، والمناخ والطاقة، والغذاء والأرض معا، يمكن أن تحقق آثارا إيجابية أكبر بكثير من العمل في أي مجال من مجالات السياسة العامة بمعزل عن المجالات الأخرى. ويمكن لهذه التدابير مجتمعة أن تخفف أيضا من النمو في استخدام المواد بنسبة 30 في المائة وأن تخفض انبعاثات غازات الدفيئة بأكثر من 80 في المائة عن المستويات الحالية بحلول عام 2060[40]. ويوصي الفريق في تقريره المعنون *آفاق الموارد العالمية لعام 2024 (Global Resources Outlook 2024)*، باستراتيجيات لتقليل الموارد المستخدمة عبر نظم التزويد الأربعة الأكثر كثافة في استخدام الموارد (الغذاء، والبيئة المبنية، والتنقل، والطاقة)، وبالتالي تحسين الرفاه ضمن حدود الكوكب.

58 - ويمكن أن تعزز الرقمنة أيضا التحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة[41]. فالرقمنة بإمكانها المساعدة في إغلاق حلقات المواد من خلال توفير معلومات دقيقة عن توفر المنتجات وموقعها وحالتها. وتتيح الرقمنة أيضا زيادة الكفاءة في عمليات الشركات، وتساعد على تقليل الهدر، وتعمل على إطالة عمر المنتجات وتقلل من تكاليف المعاملات. وبالتالي، فإن الرقمنة تعزز نماذج العمل التجاري المبتكر من خلال المساعدة في إغلاق الحلقة وإبطاء حلقة المواد وتضييق الحلقة مع زيادة كفاءة الموارد. إلا أنه تظل هناك تحديات كثيرة يتعين حلها من أجل الحصول على الفوائد المرجوة وسد الفجوات التي تعيق تنفيذ نموذج العمل التجاري الدائري بمساعدة التكنولوجيا الرقمية.

59 - وبذلت اللجان الإقليمية أيضا جهودا لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات. ففي أيار/مايو 2024، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحالف تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنمية إفريقيا، وهو مسعى يركز على إنشاء مسارات للبلدان الأفريقية لتطوير ونشر وتوسيع استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق أهداف التنمية المستدامة. وأعدت الإسكوا موجزا سياساتيا قائما على الأدلة لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية، وتعزيز التعاون وزيادة الوعي بشأن هذا الموضوع. وتعاونت فرقة العمل المعنية بقياس الاقتصاد الدائري التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا وفريق خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالمعلومات من أجل اقتصاد دائري يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد من أجل سد الفجوة بين الإحصاءات والسياسات. وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بحساب مؤشر دائري للمنطقة ونشرت *تقرير فجوة الدورانية* لتقييم تدفقات المواد داخل اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستخدام أحدث البيانات المتاحة. وتشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن المنطقة هي مركز للابتكار القائم على التكنولوجيا الرقمية[42]، حيث توفر التقنيات الرقمية حلولا متطورة في إزالة المواد وإزالة الكربون من خلال تبسيط العمليات، وتعزيز كفاءة الموارد، وتحسين نظم الطاقة، وتقليل النفايات إلى أدنى درجة ممكنة، والحد من استخدام المواد.

(40) E/2024/59، الفقرة 7.

(41) من الأمثلة على هذه الجهود مبادرة الأثر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للرقمنة من أجل الاقتصاد الدائري. انظر أيضا الفقرة 67 من هذه الوثيقة.

(42) انظر ESCAP, *Seizing the Opportunity: Digital Innovation for a Sustainable Future* (Bangkok, 2024).

واو - الشراكات من أجل التنمية المستدامة

60 - يعد التعاون الشامل بين أصحاب المصلحة المتعددين، بجميع أشكاله ومستوياته المختلفة، أمرا أساسيا لتحقيق خطة عام 2030 ومعالجة الأزمات البيئية التي تديم أوجه عدم المساواة وتفاقمها على نطاق العالم. وتسهم الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في كفاءة استخدام الموارد، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والحد من النفايات، وزيادة القدرة على الصمود في جميع قطاعات الاقتصاد. وتتماشى هذه الجهود مع ما يرمي إليه الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 من خلال تعزيز النهج التعاونية التي تدعم البلدان في تنفيذ ممارسات الاستدامة من خلال التنفيذ المشترك. ومن خلال معالجة حتمية استيعاب الجميع وعدم ترك أحد خلف الركب، تضمن هذه الشراكات استفادة جميع أصحاب المصلحة من مبادرات التنمية المستدامة.

61 - ويقع التركيز على الشراكات أيضاً في صميم الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023-2030، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وشبكة كوكب واحد. وتدعو الاستراتيجية العالمية الدول الأعضاء إلى إقامة حوار متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويواصل إطار العمل العشري وشبكة كوكب واحد تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والمتعدد أصحاب المصلحة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الدولي والوطني منذ عام 2012.

62 - وفي عام 2023، قادت شبكة كوكب واحد، بالتعاون مع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، البروتوكول العالمي لدورانية الأعمال التجارية، وهي مبادرة تقودها الشركات للتعجيل بتطبيق الدورانية من خلال توفير إطار طوعي للشركات بشأن الدورانية[43]. ويهدف البروتوكول إلى تزويد الشركات بنظام موحد لمساءلة الشركات عن أدائها في تطبيق الدورانية، مما يؤدي إلى منهجيات ومقاييس محاسبية منسقة في مجال تطبيق الدورانية للإبلاغ والإفصاح عن الأداء في مجال تطبيق الدورانية وتحديد أهدافه وضمانه والتواصل بشأنه.

63 - ويقوم موئل الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع بشأن البناء والإسكان الدائريين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تدعمه الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز قطاع البناء والتشييد المستدام من خلال تطبيق الاقتصاد الدائري ومبادئ خفض الكربون (نهج التصرف بحكمة إزاء النفايات)، بما في ذلك مبادئ 5R (إعادة التفكير، والرفض، والتقليل، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير)، على البيئة المبنية، مع التركيز على الإسكان. ويقوم المشروع بوضع اللمسات الأخيرة على مجموعة إجراءات على الإنترنت تتألف من منتجات بحثية وممارسات جيدة، وتوصيات سياساتية، ودليل تنفيذ بشأن نهج التصرف الحكيم إزاء النفايات في مجال البناء والتشييد المستدامين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويتعاون موئل الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مشروع إعادة التفكير (Rethink)، لدعم الحكومات في جعل قطاع البناء والتشييد أكثر كفاءة في استخدام الموارد، وأكثر خفضا للكربون، وأقدر على التكيف مع المناخ، وزيادة الوعي بقيمة المواد المحلية والسكن الملائم من الناحية الثقافية لضمان الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونظرا لضخامة التوسع الحضري في البلدان الأفريقية والآسيوية والتغيرات في أنماط الاستهلاك في المجتمع الناجمة عن النمو الاقتصادي، يكون من المهم للغاية دعم البلدان في تحويل قطاعي البناء والتشييد لديها.

(43) متاح على الرابط https://www.wbcsd.org/actions/global-circularity-protocol/.

64 - ومن خلال مشروع "التخلص من النفايات"، يشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا دعما للجهود الجارية نحو التحول إلى الاقتصاد الدائري. ويهدف المشروع إلى مكافحة الاتجار بالنفايات بين الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا.

65 - وتدرك الإسكوا الحاجة إلى التعاون الإقليمي لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية. وتحقيقا لهذه الغاية، أدمجت الإسكوا المناقشات حول الاقتصاد الدائري ضمن إطار الاستهلاك والإنتاج المستدامين خلال الاجتماع الرابع والعشرين للجنة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع الكيانات الإقليمية العاملة في تطبيقات الاقتصاد الدائري، نظمت الإسكوا أيضا اجتماعات وحوارات تشاورية إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين.

66 - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة الدائمة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تعزيز المنصات والأدوات الرقمية الحالية مثل "إدماج النهج الدائري في صلب المساهمات المحددة وطنيا: مجموعة أدوات عملية"، وأداة تحليل البؤر الساخنة المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج، وأداة EnABLE للبنية التحتية المستدامة، والمنصة الموسعة للوصول إلى بيانات تقييم دورات الحياة على الصعيد العالمي، وتحسينات الذكاء الاصطناعي من أجل البيئة والاستدامة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، مشاورات إقليمية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 24 بلدا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تركزت على تحديات التنفيذ وفوائد جوازات سفر المنتجات الرقمية.

67 - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية مع شركاء متعددين، بما في ذلك من الأوساط العلمية، لإنشاء نظام تتبع جديد لتسجيل وتحليل الأحداث الخطرة والخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث. ويتسم هذا النظام للبيانات من الجيل الجديد بقابلية التشغيل البيني، ويتوافق مع مستوى البيانات والنضج الرقمي في أي بلد بعينه، وينتج معلومات مصنفة وله القدرة على تتبع الأحداث الخطرة والخسائر والأضرار على الصعيدين الوطني والمحلي على نحو مستمر.

68 - وتعمل شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي تتألف من ممثلين عن القطاع الخاص من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على إشراك القطاع الخاص في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

69 - وتواصل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، من خلال منصتها للتكنولوجيا الخضراء، WIPO GREEN، إقامة وحشد الشراكات لدعم نشر حلول التكنولوجيا الخضراء المبتكرة وتكييفها فيما يتعلق بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك المستدامان.

70 - والاتحاد الدولي للاتصالات هو شريك مؤسس لشراكة الإلكترونيات الدائرية، التي حددت خريطة طريق ورؤية للصناعة حتى عام 2030. وتوفر خريطة طريق الإلكترونيات الدائرية لصناعة الإلكترونيات وأصحاب المصلحة فيها 40 إجراء واضحا عبر ستة مسارات تتبع دورة حياة المنتج لتمكين الشركات من الانتقال إلى الاقتصاد الدائري بحلول عام 2030. وهي نتيجة لعملية مشاركة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة مع أكثر من 100 خبير من الشركات والمنظمات غير الحكومية، ويعتمد نجاحها على التعاون

المستمر. وتهدف الشراكات الأخرى، مثل مبادرة العمل الرقمي الأخضر، إلى تعزيز التعاون وتسريع الالتزامات على مستوى الصناعة لمواجهة تحديات المناخ ووضع الحلول الرقمية في طليعة العمل المناخي. ويلتزم الاتحاد، بالشراكة مع اللجنة الكهربائية التقنية الدولية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستفيد عملية التقييس في الاتحاد الدولي للاتصالات من الجهود التعاونية للخبراء لضمان أن تكون المعايير شاملة وجامعة وفعالة في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين على نطاق عالمي.

71 - ومن خلال مراكز GreenToCompetition، يعمل مركز التجارة الدولية بالشراكة مع النظم الإيكولوجية لدعم الأعمال التجارية لتوسيع خدماته لمؤسسات العمل التجاري الصغيرة لمساعدتها على الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتوفر المراكز المعرفة والخبرة العملية وشبكة عالمية لدعم مؤسسات العمل التجاري الصغيرة في اعتماد ممارسات الإنتاج المستدامة مع تعزيز ميزتها التنافسية. وحتى الآن، أنشئت سبعة مراكز ذات نظم إيكولوجية محلية لدعم الأعمال التجارية في بيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغانا وفييت نام وكينيا ونيبال ومنطقة البحر الكاريبي. وإضافة إلى ذلك، أنشأ مركز التجارة الدولية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للبن ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مركز الاقتصاد الدائري في البن. ويعمل المركز مع النظم الإيكولوجية للشركاء المعنيين لاختبار طرق لجعل الاقتصاد الدائري حقيقة واقعة داخل القطاع.

72 - وما فتئت مفوضية شؤون اللاجئين تعمق شراكاتها مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والجهات الفاعلة الإنمائية الثنائية، ووكالات الأمم المتحدة، من خلال الاستفادة من خبراتها والاستفادة من مواردها المالية والتقنية في مجالات التنمية المستدامة لزيادة الإنتاجية وتعزيز قدرات المشردين قسرا والمجتمعات المضيفة على الاعتماد على الذات. وقد أحرز تقدم مهم في إشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية لتعزيز نهج أكثر شمولا واستدامة لمعالجة النزوح القسري، في مجالات الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والطاقة المتجددة، وتشميس الآبار من أجل الحصول على المياه بشكل أكثر استدامة.

73 - وتسعى جامعة الأمم المتحدة جاهدة إلى وضع حلول مبتكرة وتوصيات في مجال السياسة العامة تعزز الاستخدام المسؤول للموارد، وتحد من الهدر، وتعزز الممارسات الاقتصادية المستدامة. وتشمل أمثلة الشراكات من أجل التنمية المستدامة عقد حلقات عمل حول الإدارة المستدامة للمياه في تشرين الثاني/نوفمبر 2023[44]، ونتائج البحوث المعنونة "حل الاقتصاد الدائري: إطلاق قوة التعليم والابتكار"[45]، ودراسة بعنوان "الاستدامة للجميع؟ تحديات التنبؤ وإدارة المخاطر المحتملة للسيارات الكهربائية المنتهية الصلاحية وبطارياتها في الجنوب العالمي"[46]، وكذلك السياسة العلمية المتعلقة بالشراكة من أجل النهوض بالبيئة والحد من مخاطر الكوارث، والشراكة الدولية للمؤتمر العالمي لمبادرة ساتوياما[47][48].

(44) انظر https://unu.edu/ias/news/sustainable-water-management-through-water-reuse.

(45) انظر https://rcenetwork.org/portal/sites/default/files/flipping_book/pdf/RCE_Project Database insights_online.pdf.

(46) متاح على الرابط https://link.springer.com/article/10.1007/s12665-023-10806-5.

(47) انظر https://pedrr.org/about-us/.

(48) انظر https://satoyama-initiative.org/events/?event_catr5B%5D=ipsi_global_conference.

74 - وأصدرت هيئة الأمم المتحدة للسياحة، بالشراكة مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، منشور *"تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال السياحة: مجموعة أدوات مؤشرات المشاريع"*[49].

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

75 - تفرط البشرية في استهلاك واستغلال الموارد الطبيعية بشكل يتجاوز حدود الكوكب وبمعدل تعجز النظم الإيكولوجية عن تجديده. وتظهر نتائج تقرير *آفاق الموارد العالمية لعام 2024* أن استخراج الموارد الطبيعية للأرض زاد ثلاثة أضعاف في العقود الخمسة الماضية ويتوقع أن يرتفع بنسبة 60 في المائة بحلول عام 2060. وسلطت نتائج التقرير الضوء على التحول العالمي الذي تمس الحاجة إليه نحو الاستخدام المستدام للموارد من خلال تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك من خلال خطط العمل المتعلقة بالاقتصاد الدائري. فالنظم الإيكولوجية غير قادرة على مواجهة المعدلات المفرطة لاستخراج الموارد، التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وانبعاث غازات الدفيئة، وتدهور البيئة الطبيعية، الأمر الذي بدأ بالفعل في إحداث عواقب كارثية وأسفر عن خسائر في الأرواح في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

76 - وهناك حاجة ملحة إلى تغيير النظام الاقتصادي الحالي على نطاق عام من خلال إعادة هيكلة نظام الإنتاج والاستهلاك العالمي لفصل النمو الاقتصادي عن الآثار البيئية السلبية واستخدام الموارد. ومع ذلك، لم يحرز تقدم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، وتشير البيانات إلى أن التقدم في إنتاجية الموارد وفصل النمو الاقتصادي عن تدفقات المواد قد تباطأ بل تراجع خلال السنوات القليلة الماضية. ويجب على الدول الأعضاء أن تعجل بجهودها لعكس هذه الاتجاهات. ومن أجل تسريع التحول نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، يجب على قطاعات الصناعة العالية التأثير أن تقلل بشكل كبير من بصماتها على المناخ والطبيعة والتلوث، وبالتالي معالجة النتائج الحرجة المتعلقة بالتلوث والمناخ والطبيعة مع ضمان حصول الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية. وعلاوة على ذلك، يمكن للنهج القائمة على النظم في جميع القطاعات، مثل العمل المتكامل بشأن كفاءة استخدام الموارد والمناخ والطاقة والأغذية والأراضي، أن تحقق آثارا إيجابية أكبر بكثير من العمل في مجال بعينه من مجالات السياسة العامة هذه بمعزل عن المجالات الأخرى.

77 - ولا يزال سدّ الثغرة في مجال تمويل التنمية المستدامة، ولا سيما الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، يُشكّل تحديا معقدا وملحا. ويؤدي التمويل العام دورا حاسما في سدّ هذه الثغرة في التمويل وتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص. ويمكن أن تؤثر فعالية نُظم السياسات المالية ومتانة نُظم التمويل العام في تكلفة الاقتراض وتجعل الاستثمارات المستدامة أكثر جاذبية. ومن أجل تسخير إمكاناتها بشكل كامل، يجب تصميم الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك من خلال الاقتصاد الدائري، ليكون شاملا ومنصفا، ويتضمن استراتيجيات مراعية للمنظور الجنساني وتركز على الشباب.

(49) انظر https://tourism4sdgs.org/tips_indicators/, https://www.e-unwto.org/doi/abs/10.18111/9789284424344.

78 - وستكون الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ضرورية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وزيادة القدرة على الصمود في جميع قطاعات الاقتصاد. ويجب على المجتمع أن يغير بشكل جذري الطريقة التي تقيَّم بها الطبيعة وأن يدمج هذه المفاهيم في أطر السياسات وعمليات صنع القرار الوطنية، وكذلك في قرارات القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن وضع إطار جديد لقياس التقدم والرفاه، مثل تجاوز الطريقة التقليدية لقياس النمو الاقتصادي بوصفه إجمالي الناتج المحلي، أمر بالغ الأهمية.

79 - ولابد من تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات حتى يتسنى اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وسيكون من الأهمية بمكان فهم حوكمة وإدارة استخدام الموارد في سبيل إعادة هيكلة نظم الاستهلاك والإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى سد الفجوة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والالتزام باستخدام العلوم والتكنولوجيا والابتكار بروح من المسؤولية كمحركات للتنمية المستدامة وببناء القدرات اللازمة لعمليات تحول مستدامة.

80 - وفي حين يظل سد الثغرة التمويلية للانتقال نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين يشكل تحديا معقدا وملحا، يمكن أن يؤدي التمويل العام دورا حاسما في سد الثغرة التمويلية وتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص.